

أكدوا على استعدادهم للاستجابة السريعة لأي تطورات تضع السوق العالمي في خطر

# «أوبيك» تقرر استمرار العمل بسقف الإنتاج الحالي البالغ 30 مليون برميل



جانب من المؤتمر الصحفي على هامش أعمال «أوبيك»

فيينا - أ.ش. - قرر وزراء بترول منظمة «أوبيك» استمرار العمل بسقف الإنتاج الحالي بواقع 30 مليون برميل يوميا، مع التأكيد على استعداد الدول الأعضاء الاستجابة بسرعة إلى أي تطورات قد تضع استقرار سوق النفط العالمي في خطر. واستعرض الوزراء خلال اجتماعهم رقم (161) الذي انتهى في وقت متأخر الليلة قبل الماضية بمقر المنظمة في العاصمة النمساوية فيينا تحت رئاسة عبد الكريم العيبي وزير النفط العراقي -التطورات الأخيرة بسوق النفط واتجاهات العرض والطلب- فضلا عن التوقعات بالنسبة للنصف الثاني من عام 2012.

وتناولت المناقشات خلال الاجتماع بحث تقرير الأمين العام للمنظمة، بالإضافة إلى بحث عدد من المسائل الإدارية المختلفة، حيث تبادل الوزراء وجهات النظر

سوق السلع الأساسية. وفي نفس السياق، ناقش المشاركون في الاجتماع المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي، ومشكلة زيادة الديون السيادية في منطقة اليورو، والمخاوف الاقتصادية المرتبطة على ذلك من توقع انخفاض الطلب. وراى المشاركون أن هذه التحديات ساهمت في إعاقة الانتعاش الاقتصادي العالمي، مؤكدا على وجود إمدادات كافية من الخام في السوق العالمي، ووصولها إلى نتيجة مفادها أن هذه التحديات والظروف أسفرت عن انخفاض ملحوظ ومطرد في أسعار النفط خلال الشهرين السابقين.

وتناولت المناقشات خلال الاجتماع بحث تقرير الأمين العام للمنظمة، بالإضافة إلى بحث عدد من المسائل الإدارية المختلفة، حيث تبادل الوزراء وجهات النظر

## هاني حسين: الكويت ملتزمة بمواصلة دورها كمنتج موثوق به في السوق النفطية العالمية



هاني حسين ملقبا كلمته خلال الندوة

فيينا - كونا: أكد وزير النفط هاني حسين أمس التزام الكويت بأداء دورها في السوق العالمية كمنتج موثوق به، مشيراً إلى أن النفط سيستمر في لعب دور مهم ومتوازن في قطاع الطاقة في المستقبل. جاء ذلك في كلمة الوزير حسين أمام أعمال الندوة الدولية لأوبيك تحت عنوان «تعزيز الازدهار ودعم الاستمرارية».

وقال إن الكويت ستعمل على تأمين الاحتياجات من الطاقة في المستقبل وهي ملتزمة بالفعل بإستراتيجية طويلة المدى لتوسيع الطاقة الإنتاجية للنفط الخام وكذلك تطوير منتجات تكرير صديقة للبيئة. وشدد الوزير حسين على التزام الكويت بتحقيق مستوى متميز في جميع جوانب عملها سواء كان ذلك اليوم أو في المستقبل مستحضراً الجهود التي تبذلها الكويت من أجل تطوير مصادرها الهيدروكربونية.

طالب الوزير في كلمته بضرورة أن تكون هناك سياسات بيئية متوازنة لجميع أنواع الطاقة بحيث لا ينصب الاهتمام فقط على المصادر الهيدروكربونية. وأشار إلى أن كلمات الوفود المشاركة في أعمال الندوة أجمعت على أن الطلب على الطاقة سيستمر في الارتفاع مع نمو الاقتصاد ونمو سكان العالم، مؤكداً أن صناعة النفط تتطلب خلال المرحلة القادمة إيجاد حزمة من الحلول المتوازنة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

في تلبية الطلب على الطاقة فضلا عن الحد من انبعاثات الغازات الدفينة، مؤكداً ضرورة اتباع سياسات استثمارية ومناخ استثماري ملائم للدول المنتجة حتى تتمكن من توسيع طاقتها الإنتاجية ومواجهة الطلب العالمي على النفط. وفيما يتعلق بالسياسات البيئية والسياسات الحكومية التي تضعها الدول المصدرة أو الدول المنتجة ودور العوامل الثلاثة في مواجهة الطلب المتزايد على النفط والطاقة بجميع أنواعها أكد الوزير حسين أن هناك تكاملاً بين مصادر الطاقة وليس تنافساً، مشيراً إلى أنه ستكون هناك زيادة على الطلب على الطاقة وتحديات في مواجهة هذا الطلب.

الحكومة خصت ميزانية بـ 170 مليار دولار لإنفاقها خلال السنوات العشر المقبلة لتطوير مصادرها وتوسيع طاقتها الإنتاجية

ونكر الوزير حسين في ختام كلمته أن الحلول تتضمن جملة من المقترحات بينها توسيع الكفاءة في استخدام الطاقة وتطوير جميع مصادر الطاقة بما في ذلك موارد النفط والغاز والطاقة غير التقليدية فضلاً عن ضرورة تطوير جميع أشكال الطاقة المتجددة والحيوية واستخدام تكنولوجيا جديدة لايجاد وإنتاج وقود أفضل وأكثر أمناً. وفي هذا الخصوص أشار الوزير إلى أن للتكنولوجيات الجديدة دوراً فعالاً في استخراج المزيد من النفط في الحقول الموجودة وفي زيادة الاحتياطيات المؤكدة عالمياً التي ارتفعت بشكل ملحوظ من 1 تريليون برميل في العام 1990 إلى 1,4 تريليون برميل في العام 2010.

وتوسيع دائرة الاكتشافات في مناطق جديدة، مؤكداً بأن معظم أنواع الوقود السائل يأتي من الحقول التي تم اكتشافها قبل عدة عقود. وأوضح أن المشهد العالمي لصناعة النفط يتطور وتتم إعادة تشكيله من جديد، متوقفاً أن يظل الوقود الأحفوري مهيمناً ويلعب دوراً رئيسياً في تلبية احتياجات السوق بما يتماشى مع النمو الاقتصادي المستمر والانتقال السلس نحو عالم ذي نسبة منخفضة من الكربون. وتناول الوزير حسين السياسات العامة والحكومية التي باتت تلعب دوراً رئيسياً

بوتوسيع دائرة الاكتشافات في مناطق جديدة، مؤكداً بأن معظم أنواع الوقود السائل يأتي من الحقول التي تم اكتشافها قبل عدة عقود. وأوضح أن المشهد العالمي لصناعة النفط يتطور وتتم إعادة تشكيله من جديد، متوقفاً أن يظل الوقود الأحفوري مهيمناً ويلعب دوراً رئيسياً في تلبية احتياجات السوق بما يتماشى مع النمو الاقتصادي المستمر والانتقال السلس نحو عالم ذي نسبة منخفضة من الكربون. وتناول الوزير حسين السياسات العامة والحكومية التي باتت تلعب دوراً رئيسياً

## النعيمة: السعودية ستعوض أي نقص البديري: خفض الإنتاج سيظهر في يوليو

فيينا - رويترز: قال وزير النفط السعودي علي النعيمة أمس ان أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول سيخفزون الإنتاج التزاماً بسقف الإنتاج المستهدف للمنظمة البالغ 30 مليون برميل يوميا وسيظهر أثر ذلك في شهر يوليو. وتوقعت أوبيك على الأبقاء على سقف انتاجها عند مستوى 30 مليون برميل يوميا لكنها لم تصدر حصصا لكل دولة على حدة. وأضاف البديري «كان الإنتاج الإضافي للمنظمة 1,6 مليون برميل يوميا والأمر بقرتنا خفض الإنتاج بمقدار 1,6»، وتابع «ربما يبدأ ذلك خلال شهر يوليو. الأمر يحتاج لبعض الوقت»، ولم تصدر أوبيك حصصا لكل دولة على حدة في إطار اتفاق تحديد مستوى الإنتاج المستهدف عند 30 مليون برميل يوميا الذي تبنته في اجتماعها السابق في ديسمبر الماضي. لكن البديري قال ان الدول الأعضاء باستثناء العراق وليبيا ستعمل بالحد الأقصى المقرر في نوفمبر تشرين الثاني 2011 والتي اتفق عليها في ديسمبر من العام الماضي. وأضاف «الأمر لا يتعلق بالحصص. ما يهمني هو مستوى 30 مليون برميل يوميا».

فيينا - رويترز: قال وزير النفط السعودي علي النعيمة أمس ان أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول سيخفزون الإنتاج التزاماً بسقف الإنتاج المستهدف للمنظمة البالغ 30 مليون برميل يوميا وسيظهر أثر ذلك في شهر يوليو. وتوقعت أوبيك على الأبقاء على سقف انتاجها عند مستوى 30 مليون برميل يوميا لكنها لم تصدر حصصا لكل دولة على حدة. وأضاف البديري «كان الإنتاج الإضافي للمنظمة 1,6 مليون برميل يوميا والأمر بقرتنا خفض الإنتاج بمقدار 1,6»، وتابع «ربما يبدأ ذلك خلال شهر يوليو. الأمر يحتاج لبعض الوقت»، ولم تصدر أوبيك حصصا لكل دولة على حدة في إطار اتفاق تحديد مستوى الإنتاج المستهدف عند 30 مليون برميل يوميا الذي تبنته في اجتماعها السابق في ديسمبر الماضي. لكن البديري قال ان الدول الأعضاء باستثناء العراق وليبيا ستعمل بالحد الأقصى المقرر في نوفمبر تشرين الثاني 2011 والتي اتفق عليها في ديسمبر من العام الماضي. وأضاف «الأمر لا يتعلق بالحصص. ما يهمني هو مستوى 30 مليون برميل يوميا».



15 ألف سيارة من الطرقات أو زراعة 1,5 مليون شجرة». وقد وضعت ابوظبي لنفسها هدف تأمين 7٪ من حاجاتها من الكهرباء بواسطة الطاقات المتجددة بحلول العام 2020. اما هدف اماره دبي فهو بلوغ نسبة 75 في 2030. وفي يناير الماضي، أعلنت دبي عن خطة لإنشاء محطة شمسية تنتج ألف ميغاواط. وسيتم إنجاز المرحلة الأولى من مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية والبالغ قدرته 10 ميغاواط، في العام 2013. وقال محمد عيسى ابوشهاب مدير قسم المناخ في الخارجية الاماراتية «نعم، نحن نبنى مدينا في الصحراء ونعمل على بناء مدن مستدامة». وفي السعودية التي تملك أكبر احتياطات نفطية في العالم، تطمح مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة إلى أن تبلغ قدرتها الإنتاجية في غضون عشرين سنة نحو 41 ميغاواط. وبدورها، أطلقت قطر، وهي صاحبة أعلى معدلات انبعاث كربوني في العالم نسبة لعدد السكان، وتملك ثالث أكبر ثروة غازية في العالم، خططاً لتأمين التكيف للملاعب التي ستستضيف مباريات كأس العالم لكرة القدم في 2022، بواسطة الطاقة الشمسية. ووصف مدير الطاقة النظيفة في منظمة غرين بيس ابوظبي والذي يضمن شراكة مع «العلاق الثائم» في مجال الطاقة المتجددة، وقال ان المنطقة يمكن أن تكون «سوقاً ضخماً ومركزاً كبيراً للطاقة الشمسية ومن الرياح... هناك الكثير من المؤتمرات والكثير من المشاريع، وبحسب الملكي، فإن المشاريع سيساهم في بانها قد أن الأوان للتحرر».

## دول الخليج الغنية بالنفط تبدأ الاتجاه نحو الطاقة الشمسية

مشروع في الامارات في هذا المجال هو مشروع مدينة مصدر التي صممت لتكون مع أقل قدر ممكن من الانبعاثات الكربونية إذ ستستخدم فيها السيارات الكهربائية والإضاءة والتبريد بالطاقة الشمسية. الا ان هذه المدينة لاتزال في مراحلها الأولى وليست حالياً الا بعض المباني التي تحتضن خصوصاً مقر معهد مصدر، وهو برنامج دراسات عليا للإبحاث في مجال الطاقات النظيفة. وصممت المباني بشكل يتيح لها الاستفادة من ضوء الشمس وتجنب حرارتها، وبذلك تبقى الحرارة داخل بين أروقة المباني أقل بما بين 10 و15 درجة مئوية مقارنة بالحرارة في مدينة ابوظبي التي لا تبعد الا كيلومترات قليلة. وقال بدر الملكي مدير مدينة مصدر «ان جميع العناصر من التصميم وصولاً إلى التعامل مع القمامة، باتت واقعا في مدينة المستقبل». وبحسب الملكي فإن هناك ضوابط جديدة للمباني الجديدة في ابوظبي وبدي، وهي ضوابط تضمن خفض استهلاك الطاقة فيما تقوم سلطات متخصصة بالرقابة على المباني الموجودة، ويات «مصدر» على وشك إنجاز واحدة من أكبر محطات إنتاج الطاقة الشمسية، وهي مشروع شمس 1 الواقع في جنوب ابوظبي والذي يضمن شراكة مع الشركة الإسبانية ايبوغا سولار والفرنسية توتال. ويفترض ان يتم إنجاز المشروع قبل نهاية السنة. ويمتد المشروع على مساحة 2,5 كيلومتر مربع وستبلغ قدرته الإنتاجية مائة ميغاواط، وبحسب الملكي، فإن المشاريع سيساهم في تخفيض الانبعاثات الكربونية بمقدار 175 ألف طن سنوياً، ما يوازي «سحب

دبي - أ.ف.ب: بعد ان أمضت عقودا في استخراج واستخدام الوقود الأحفوري لبناء وإنهاء مدينتها في الصحراء، بدأت بعض دول الخليج الغنية بالنفط والغاز بالتطلع إلى الطاقة الشمسية. وأعلن عن عدة مشاريع ضخمة لاستخدام طاقة الشمس، خصوصا في السعودية وقطر الامارات العربية المتحدة. كما تنظم في الخليج مؤتمرات وقمم دولية حول موضوع الطاقات المتجددة فيما بدأت مؤسسات أبحاث متخصصة في شؤون الطاقات المتجددة تبصر النور. والأهم من هذا كله هو ان صناع القرار في الخليج بدأوا على ما يبدو يعون أهمية الطاقات المتجددة بالنسبة للمستقبل. الا ان الاهتمام يأتي أيضا من منطلق اقتصادي بحسب عدنان أمين المدير العام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) التي مقرها ابوظبي. وبحسب أمين، «فإن دعم أسعار المحروقات مكلف أكثر من الاستثمار في الطاقات المتجددة». ودول الخليج تبقى متأخرة عن الدول المتقدمة في مجال حماية البيئة واستخدام الطاقات النظيفة، الا ان التوجه نحو الاستدامة يبدو متزايدا. وقال أمين ان منطقة الخليج يمكنها ان تصبح المنطقة التي «تشهد أكبر نمو للطاقات المتجددة في العالم»، وأشار إلى ان وجود «إيرينا» في ابوظبي دليل على هذه التوجه لاسيما ان الامارات تعد صاحبة ثالث أعلى معدلات انبعاث كربوني في العالم نسبة لعدد السكان. وبحسب أمين، فإن الامارات التي تملك ثروة نفطية هائلة، هي في الواقع بلد يحرض على «توفير الطاقة»، و«سيستثمر بشكل كبير لدعم الطاقات المتجددة». وأبرز

## ثورات الربيع العربي أدت إلى تراجع في النشاط الاقتصادي.. و100 مليون شاب عربي يواجهون شبح «البطالة»

المتوقع أن تصل إلى ما يقرب من 10,7 ملايين شخص للدخول الجدد في القوى العاملة في العقد المقبل، مقارنة بنحو 10,2 ملايين شخص في العقد الماضي، كما أنه من المتوقع أن يتباطأ نمو القوى العاملة تدريجياً على مدى العقد المقبل، في بعض البلدان، خاصة تونس. وأشار إلى أن السبب وراء عدم التطابق في سوق العمل وعدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل من ذوي المهارات العالية، فضلا عن محتوى التعليم غير اللائق، على مدى العقود الماضية، والتي تعد الأعلى في صفوف دول المنطقة على الاهتمام بجودة التعليم. وأوضح أن رجال الأعمال يؤكدون عدم وجود مهارات مناسبة للخريجين تناسب فرص العمل الموجودة، وبالتالي زيادة معدلات البطالة والتي تعد الأعلى في صفوف المتعلمين. وأوضح أنه وفقا لتقرير التنافسية العالمية 2011-2012، فإن لوائح التوظيف والاستغناء عن العاملين تعد الأكثر تشددا في معظم بلدان المنطقة عن تلك الموجودة في البلدان المتقدمة.

كما أن القيود الصارمة في الأسواق عالية النمو، وعدم تكافؤ المهارات، وتفاوت الأجور عوامل رئيسية وراء تزايد صفوف البطالة بين الشباب. وأوضح أن الضغوط الديموغرافية في منطقة الشرق الأوسط أحد أهم أسباب تزايد معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة، حيث بدأت هذه الاتجاهات الديموغرافية في 1950، ولأكثر من 50 عاما مضت، وشهدت بلدان المنطقة انخفاضات كبيرة في معدلات وفيات الرضع، ما أدى إلى مزيج من انخفاض معدلات وفيات الرضع وارتفاع معدلات الخصوبة بين عامي 1950 و1980 وبالتالي ارتفعت معدلات النمو السكاني، والتي ترجمت إلى ارتفاع معدلات نمو في قوة العمالة من 1970 إلى عام 2000 وما بعدهما. وأضاف أنه على مدى العقد الماضي، شهدت قوة العمل في منطقة الشرق الأوسط نموا بمعدل سنوي متوسط قدره 2,7٪، وأسرع وما كان عليه في أي منطقة أخرى من العالم، ما عدا أفريقيا. وقال إن قوة العمل سوف تستمر في التزايد في معظم المناطق، من

عام 2011، كما ارتفع معدل البطالة في دول منطقة الشرق الأوسط، وسجل أكبر زيادة مسجلة لتونس بنحو 77 وفي مصر نحو 3,3٪. وأضاف أن نمط التعليم في المنطقة لا تضمن مواجهة القضاء على البطالة، فالواقع يشير إلى أن الزيادة في معدلات التعليم العالي لا تتجاوز 15٪ في مصر والأردن وتونس. وأشار إلى أن في معظم مناطق العالم تكون معدلات البطالة قليلة بين الشباب، الأمر الذي يعكس الميل الطبيعي للشباب في كثير من الأحيان إلى التنقل بين مختلف الوظائف، أما في معظم دول منطقة الشرق الأوسط فإن البطالة بين الشباب دائما ما تكون بسبب انتظار الوظيفة المناسبة، وبالتالي فإن فترات البطالة تكون أطول في دول المنطقة، وخاصة بالنسبة للشباب المتعلمين، الذين قد يحتاجون إلى المزيد من الوقت للعثور على وظيفة جيدة. وأكد أن طول هذه الفترة يؤدي إلى تراكم رأس المال البشري وبالتالي يزيد من تداعي اقتصاديات المنطقة،

قال مسعود أحمد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي إن بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي كشفت عن أن هناك نحو 100 مليون شاب عربي يواجهون شبح البطالة. وأضاف أن التصدي لمواجهة ارتفاع معدلات البطالة يشكل تحديا على المدى الطويل، خاصة أن معدلات البطالة في تزايد، حيث تشير الإحصاءات العالمية إلى أن معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط تعد الأعلى عالميا، وفقا لصحيفة الأهرام المصرية. وأشار إلى أن مخاطر ظاهرة البطالة في المنطقة تتبع من انتشارها بين شرائح الشباب بين سن 15 و24 عاما، وتتجاوز حاجز الـ 25٪. وأوضح أن معدل البطالة بين الشباب في منطقة الشرق الأوسط يتجاوز كافة النسب العالمية، حيث تصل إلى نحو 30٪ في تونس، فيما أدت ثورات الربيع العربي والأحداث الاجتماعية والسياسية في المنطقة إلى تراجع واضح في النشاط الاقتصادي، فضلا عن زيادة البطالة في